

دور الوسائط السياسية في تعزيز التنمية المحلية

The role of political media in promoting local development

تاريخ قبول المقال للنشر: 2018/04/25

تاريخ إرسال المقال : 2018/01/29

ط.د. سمية بوسعد / جامعة محمد بوضياف - المسيلة

د. ملاح السعيد / جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل دور الوسائط السياسية في العملية السياسية ما جعلها تلعب دور في تعزيز التنمية المحلية ، وذلك من خلال التعرف على التنمية المحلية باعتبارها تغيير حضاري في نمط الحياة التقليدي وهي بذلك ضرب من التغيير الحضاري ولأنها عملية معقدة وشاملة لكل جوانب الحياة المواطن لم تعد الحكومة والجماعات المحلية هما المسؤولين عنها حيث ظهرت فواعل اخر هما المجتمع المدني والاحزاب السياسية كقوى جديدة تساهم بطريق مباشرة او غير مباشرة في المشاركة السياسية ، ووجود هذه الوسائط في حياة المواطن هو مظهر حضاري ديمقراطي من جهة ، وتعتبر أدوات مراقبة السلطة في أعمالها من جهة أخرى ، بالإضافة الى انها مصدر لبناء المؤسسات السياسية والادارية القادرة على صنع وحتى تنفيذ برامج التنمية المحلية .

الكلمات المفتاحية : الأحزاب السياسية ، المجتمع المدني ، الاقليم المحلي ، المواطن المحلي.

Abstract:

The aim of this study is to analyze the role of political media in the political process, which has played a role in promoting local development by identifying local development as a cultural change in the traditional way of life. This is a cultural change and a complex and comprehensive process for all aspects of life. The government and the local groups are responsible for them. Other actors are civil society and political parties as new forces that contribute directly or indirectly to political participation, and the presence of these media in the citizen's life is a democratic civilizational aspect. Plan in its work on the other hand, in addition to the source of it to build political and administrative institutions capable of making up the implementation of local development programs.

Keywords: political parties, civil society, local territory, local citizen.

مقدمة :

في الوقت الراهن ازداد الاهتمام بمسألة التنمية المحلية نتيجة إحساس السكان بالانتماء إلى مكان عيشهم وبعد الاقليم عن المركز والخذ بعين الاعتبار تطلعات المواطنين ودفعهم إلى القيام بمبادرات في جميع الميادين التي من شأنها أن تساهم في ضمان تنمية للمواطن داخل الاقليم المحلي ، ذلك أن بعث التنمية المحلية ليست بمسألة السهلة والتي يمكن معالجتها عن طريق تدخل الدولة من خلال السياسات العامة بل لابد من رسم استراتيجية تقوم فيها الدولة على شراكة وتعاون المجتمع المحلي وتكون الوسائط السياسية أدوات الاتصال بين المواطن والدولة وبهذا تتجسد علاقة الطلب والتنفيذ وتتحقق تنمية توافق طلبات المواطنين .

ولهذا يناقش المقال أهمية وجود الوسائط السياسية باعتبارها فواعل غير رسمية في المشاركة في عملية التنمية المحلية فهي قنوات اتصال مباشرة بين المواطن والهيئات المحلية المنتخبة.

و الهدف من مقالنا هو استظهار الدور المنوط بالوسائط السياسية في تقريب مطالب المواطنين وتحويلها من برامج إلى أهداف تنموية.

فالتنمية المحلية تشمل محاور الحياة أصبحت تحتاج فواعل غير رسمية تساهم وتشارك في بعثها فهي قنوات اتصال مباشرة بين المواطن والهيئات المحلية المنتخبة.

وفي هذا السياق نطرح الاشكالية التالية : كيف تساهم الوسائط السياسية في دفع حراك التنمية على المستوى المحلي ؟

محاور الدراسة :

المحور الاول : تحديد مفهوم التنمية المحلية

المحور الثاني : المجتمع المدني كإطار للمشاركة في تعزيز التنمية المحلية

المحور الثالث : الاحزاب السياسية كفاعل في تعزيز التنمية المحلية

المحور الأول : تحديد مفهوم التنمية المحلية

لقد شاع استعمال مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية بالنسبة للدول المستقلة حديثا ، بهدف تحسين أوضاع مواطنيها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وأخذ هذا المفهوم في الانتشار بين الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين ليتطور المفهوم مع تطور الابحاث العلمية من جهة والاحداث السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية من جهة أخرى ، والتنمية التي تحتاجها الدول عموما والنامية خصوصا هي التنمية المحلية اذ ان تحقيقها يؤدي الى ان

تكون الدولة قوية ومجتمع قوي ، فجهز الدولة برغم من أنه يتمتع بالاستقلال في صنع وتنفيذ سياساته في كافة المجالات إلى أنه في حاجة إلى التعاون مع قوى اجتماعية وسياسية داخلية خاصة في التنمية المتعلقة بالجانب المحلي .

وقد مر مصطلح التنمية المحلية بمرحلتين أساسيتين هما : مرحلة النضال ثم مرحلة الاعتراف المتعدد الاشكال ، حيث عرفت فترة التنمية العشرينات العديد من المشاريع التي اهتمت بتطوير المناطق الريفية فظهر مصطلح تنمية المجتمع ، ثم التنمية الريفية ، ثم التنمية الريفية المتكاملة. أما التنمية الريفية فهي عملية ديناميكية تهدف لإحداث مجموعة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية لإعداد الطاقات البشرية بالشكل والحجم الذي يمكن المجتمع من زيادة حجم الموارد المتاحة والاستفادة منها إلى أقصى الدرجات المختلفة وذلك عن طريق استيعاب الاساليب اللازمة لإحداث التغيير¹.

أما التنمية المحلية عرفت اختلاف بين الباحثين في تعريفها كلا من زاويته نذكر منه تعريف محي الدين صابر الذي يعتبرها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية ، وهذا الأسلوب يقوم على أحداث تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق اثاره الوعي البيئة المحلية ، وان يكون ذلك الوعي قائما على اساس المشاركة في التفكير والاعداد والتنفيذ من جانب اعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا واداريا .

وهناك من يعرفها بأنها حركة تهدف الى تحسين الاحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على اساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع ان أمكن ذلك².

كما هي سياسات وبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع التحول.

وتعتبر مسار لتوزيع وإثراء الاعمال الاجتماعية والاقتصادية في الاقليم معين من خلال تجسيد وربط موارده وثرواته ومنه يصبح منتوج جهد سكان الاقليم ، فأساس التنمية المحلية اشراك المواطنين في عملية تنمية الاقليم المحلي .

وللتنمية المحلية أبعاد لخصها الدكتور محمد الجوهري في الابعاد التالية :

- المستوى التكنولوجي : ويعمل على تغير اساليب الانتاج والنقل والاتصال .

- المستوى الاقتصادي : تهتم بالإنتاجية وتوزيع العائد.

- المستوى الاجتماعي : ويشمل مجالات العلاقات والوعي والمسؤولية ودراسة توزيع القوة والتعليم والدخل .

. البعد الثقافي: لكل اقليم خصوصيته الثقافية التي تحدد مسار التنمية .

ومن هذه التعاريف والأبعاد يمكن ان نقول أن التنمية هي من أهم الغايات التي تسعى الدول الى الوصول اليها في العقد الحالي ذلك لأنها بالطبع تغيرنحو الأفضل ، بواسطة المشاريع صناعية انتاجية زراعية خدماتية ومحاولة خلق تجانس وعدالة اجتماعية بين مختلف الشرائح الاجتماعية بداخل المجتمع .

أما التنمية المحلية كمفهوم شامل يضم في طياته المستوى المحلي والاقليمي والقومي كما قد يذهب الى مفهوم النمو GROWTH الذي يحدث في المجتمع دون تدخل مقصود يناقض مفهوم التنمية ويعني التدخل المقصود من جانب المجتمع وأجهزته وهي في ذلك لا تهتم بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي والسياسي وانما تشمل كل جوانب الحياة وعلى اختلاف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغيرات كمية وكيفية عميقة وشاملة وذلك لإشباع احتياجات العمل .

وبالتالي هي عملية ديناميكية يهدف اليها المجتمع بما فيه من أفراد المؤسسات وعن طريقها يحدث تطور في جميع نواحي الحياة في المجتمع حيث ان جهودها تركز على النواحي التعليمية والصحية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية فهي تستخدم جميع الموارد البشرية والمادية وكذلك الموارد الحكومية والاهلية في المجتمع .

المحور الثاني : المجتمع المدني كإطار للمشاركة في تعزيز التنمية المحلية

أولاً : ابستومولوجيا المجتمع المدني

ان التطور الذي شهدته المجتمعات الحديثة أدى الى تزايد مطالبتها وضغوطها من أجل وضع هذه المطالب ضمن سياسات ناجعة وقرارات فعالة ولهذا جاءت تشكيلات المجتمع المدني من أجل تمكين المواطنين من المشاركة في صناعة سياسات محلية ، وتسير الشؤون العامة وهذا ما أدى بتزايد هذه تشكيلات في مجالات مختلفة حيث أصبح لها دور في مجال الاجتماعي و السياسي والمحلي ومنه التنموي . وقبل التطرق الى دوره التنموي المحلي يجب ان نورد مفهوم لهذا الوسيط .

يوجد مفهوم واسع للمجتمع المدني فهو البني والمؤسسات التقليدية والحديثة معا ، فهو مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الاساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحي أخرى³ .

وهو شبكة التنظيمات الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح⁴ .

ويقوم بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية واختراق وربط المجموعات المتنافرة في الاصل ونشر المعلومات والمساهمة في الاصلاح الاقتصادي وتعزيز المتبادل للحكومة وللحياة المدنية.⁵

وعلى المستوى المحلي يكون دور المجتمع المدني أكثر تأثيراً وفاعلية في التنمية المحلية ، بحكم الاتصال المباشر بين السلطة من جهة والمواطنين من جهة أخرى هذا شريطة وضع تحديد دقيق وإطار منظم للمجتمع المدني.⁶

وبهذا فإن المجتمع المدني فرض نفسه كمنظومة قانونية وكأداة إنسانية ومجتمعية وطنية وحتى دولية لبعث التنمية الشاملة وجاء كتأكيد على ما يسمى بعولمة القيم الديمقراطية نظراً لارتباط التنمية بالمشاركة من جهة وتوسيع مفهوم المشاركة وارتباطها بالمجتمع المفتوح الديمقراطي ليشمل معنى المشاركة كافة الاطراف المجتمع المنظم عن طريق الجمعيات التي أصبحت وسيلة لتسير الشأن المحلي والوطني حيث يمكن لهذه المنظمات تحديد احتياجات وأهداف المجتمع المحلي وجعل القرارات المركزية مبنية على تطلعات وآراء الاطراف.

وفي هذا يمكن أن نورد تعاريف للمجتمع المدني حيث عرفته ندوة المجتمع المدني المنظمة من طرف مركز الدراسات الوحدة العربية عام 1992 على أنه « يقصد بمنظمات المجتمع المدني المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلالية عن السلطة لتحقيق أغراض متعددة منها المشاركة في صنع القرار السياسي والاسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية .

وترى أماني قنديل ان المجتمع المدني « هو مجموعة المنظمات التي تنبع عن إرادة ومبادرات المواطنين الخاصة وتحتل موقعا وسطا بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ويهدف على تحقيق النفع العام .

وينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة مقومات وأركان أساسية :

أ- الركن الاول :الفعل الاداري الحر : فان المجتمع المدني يتكون بإرادة الحرة لأفراد ولذا فهو غير الجماعات القرابية مثل الاسرة والعشيرة والقبيلة ، ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضويتها فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الارث ، والمجتمع غير الدولة التي تفرض جنسيتها أو سيادتها أو قوانينها على من يولدون يعيشون اقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم وينظم الافراد الى تنظيمات المجتمع المدني من اجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة.

ب- الركن الثاني : التنظيم الجماعي : فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات كل

تنظيم فيها يظم افراد واعضاء اختاروا عضويتهم بمحض ارادتهم الحرة ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها او قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون اليه فيما بعد .

ج- الركن الثالث : الاخلاقي والسلوكي : ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين وعلى حق الآخرين في ان يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتنمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية .

وترى فيليب شميتران المجتمع المدني نظام لتنظيم المصالح يتم فيه تنظيم مكونات ضمن عدد من الفئات الالزامية وغير التنافسية والهراكية المتميزة وظيفيا تعترف بها الدولة وتعطيها تصريحاً بالعمل او تخلقها اصلاً وتمنحها احتكاراً في تمثيل فئاتها مقابل التزامها بضوابط معنية في عملية اختبار قادتها

ثانيا : العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

لاشك ان لدولة وظائف ومن بينها تأسيس المجتمع المدني ولا يمكن وجود هذا الاخير بلا دولة ، ويرى المفكر هيغل أن المجتمع المدني يؤسس بالتفويض لقيام الدولة واستمرارها ثم تعود الدولة لتشكّل راعياً وحافظاً للمجتمع المدني ولهذا ذهب المفكر هيغل الى أن الدولة هي الاولى والمجتمع هو في المرتبة الثانية ، لأنه في حضن الدولة فقط تستطيع الأسرة أن تتحول الى مجتمع مدني .

ان الاصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هي علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار ، وليست علاقة تناقض أو خصومة فالمجتمع المدني ما هو الا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات كافة الاطراف والجماعات داخل المجتمع ، كما انه يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الاساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية تنظيمية ، الدولة والمجتمع متلازمان لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمع من دون دولة ، بل انه هو وليدة قوة الدولة ويسعى الى موازنة قوتها.⁷

والمجتمع المدني يظهر في المستوى الذي يتلاشى فيه دور السلطة ويتقدم فيه المجتمع المدني على الدولة ، ويعمل على مراقبة السلطة السياسية بعدم تعديها على الحقوق الفردية والمدنية ، وبالتالي هو يعمل كحلقة وصل فعالة بين الدولة والمجتمع لتقريب النظر ، كما يشارك في إدارة بعض المجالات التي تعجز الدولة على إدارتها بحكم المهام الكثير.

والأكيد ان علاقة المجتمع المدني بالدولة تختلف حسب طبيعة النظام السياسي السائد في المجتمع ويسهل تحديدها عندما تكون طبيعة هذا النظام معروفة وثابتة ، كأن يكون ديمقراطياً ، أو تسلطياً أو شمولياً وعندما يكون هذا النظام في مرحلة تحول كالتحول نحو الديمقراطية ، والعلاقة مثلاً في النظام الاستبدادي تكون في حالة خصومة ، ولكن في مجال

التنمية تكون العلاقة تكاملية ، لأن الدولة تتلاقى مع المجتمع لتحقيق التنمية في شراكة وتكامل مثل الدول الأسوية وأمريكا اللاتينية .

ثالثا : المجتمع المدني والتنمية المحلية

ان وجود المنظمات المدنية الفعالة شرط أساسي من شروط الديمقراطية باعتبارها الاداة المثلى لتثقيف المجتمع وتوعيته بحقوقه وواجباته ، وهذا فهو يساعد في تنمية المجتمع محليا وطنيا ، ويعمل في الكثير من الدول على تفعيل مشاركة المواطنين في الحياة السياسية من خلال زيادة وعيهم بالقضايا الحياتية لهم ، وهذا يحقق لهم مستويات من الوعي السياسي مما يجعلهم فاعلين في الحياة السياسية للدولة⁸ .

ومن أجل تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وتفعيل مشاركته في صنع السياسة المحلية وإدارة التنمية المحلية بالشراكة مع المجالس المنتخبة يجب وضع إطار تنظيمي يسمح بانخراطه في عملية المشاركة في التنمية المحلية بصفة إلزامية على الأقل لتغطية العجز الذي تعاني منه البلديات في الاطار البشري سواء كانوا منتخبين أو معينين ولا يتوقف الامر على حد تقديم الاستشارة بل يتعداها الى المشاركة في اتخاذ القرار بصفة فعالة . ويتحمل المسؤولية في مجال إقامة المشاريع من طرف المواطنين في التنمية المحلية كما يجب إعادة تكييف نشاط الجمعيات وتحويلها الى وكالات تنموية ذات طبيعة مهنية تشارك الى جانب القطاع الخاص وتساهم في ترقية الديمقراطية التشاركية ومراقبة المجالس منتخبة تفعيلا للرقابة الشعبية⁹ .

وإشراك المجتمع المدني في الادارة المحلية يكمن في الاحتضان الشمول تدرجيا كل من العمليتين الديمقراطية التشاركية وتحسين ظروف المعيشية لجميع الفئات مع التركيز على المجموعات المهمشة وتكمن أهمية إشراك المجتمع المدني في تحديد الافضل للاحتياجات والمطالب وزيادة الكفاءة في التنفيذ بالإضافة الى تعزيز الاستدامة والانسجام الاجتماعي ، والنتيجة الرئيسية لعدم إشراك المجتمع المدني في الادارة المحلية هو جريمة حضرية في غالب الاحيان كما يؤدي الى انتشار الاحياء الفقيرة وعدم المساواة بين الجنسين وتعمل العوامل غالبا مشبطات للاستثمار التنافسي ، ولهذا عملية الاشراك تؤدي الى تسخير القوى الكامنة لتحضر الفقراء وعلى تأكيد مواطنة أولئك الذين كانوا قد همشوا واستبعدوا .

وأكد مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية أن جدول أعمال المؤتمر وجميع الالتزامات التي قطعتها الجماعة الدولية عن نفسها تقف موقفا تأكيد على الدور المهم الذي يلعبه المجتمع المدني في تحقيق المأوى المناسب للجميع ، وفي تعزيز التنمية المستدامة والبشرية ، وفي الحقيقة أنه من إلقاء نظرة سريعة على جدول الاعمال يتضح لنا التكرار في كل فصل تقريبا للضرورة الملحة لتعزيز الشراكة بين القطاع العام وقطاع الخاص وهو قطاع يسعى الى تهيئة الظروف البيئية المواتية والأليات المحفزة ليمارس هذا القطاع دوره المرتقب

ويتطلب ذلك توزيع هيكل الملكية في الأنشطة الاقتصادية بتقليص هيمنة القطاع العام تدريجيا وزيادة مساهمة القطاع الخاص والأخذين بعين الاعتبار العدالة الاقتصادية وتعزيز الدور الانتاجي ، فبعد مرور أربع سنوات على قمة المدن يؤكد رؤساء الدول وحكومات العالم من جديد تصميمهم على تطوير الشراكة مع منظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية واستئصال الفقر ، وفي الالفية سبتمبر 2000 أكدت الجمعية أن التزامات زعماء العالم بالعمل جماعيا في عمليات سياسية أكثر شمولاً تسمح بالمشاركة ذات القاعدة الواسعة في عملية صنع القرارات وسياسات والبرامج ، وفي هذا الصدد أعربوا عن تصميمهم على بناء قدرات والشراكة لتمكين جميع الشركاء من القيام بدور فعال ، وقد تم تأكيد على ذلك أثناء القمة العالمية للتنمية المستدامة المعقود في أيلول 2002 ، وفي أيار 2004 اقترح المؤتمر التأسيس للمنظمة العالمية الموحدة للحكومات المحلية المدن المتحدة والحكومات المحلية اقترح تناول عدد من القضايا الاساسية بما في ذلك تعميق الديمقراطية المحلية والمشاركة .

ومما لا شك فيه أن ثمة توافقا عالميا واسع القاعدة في الآراء حول ضرورة إشراك المجتمع المدني في دفع عجلة التنمية ، وقد تم التأكيد على الالتزام في كل مرة أثناء المنتديات العالمية الرئيسية خلال السنوات الاخيرة وفي التصريحات على المستوى المحلي .

رابعا : المجتمع المدني يضمن المشاركة المباشرة للمواطن

ويقصد به التدخل المباشر للمواطن لتوجيه تسير الشؤون المحلية لخدمة مصالح المواطنين بصفة عامة ويتجسد ذلك في الحوار والاتصال المباشرين للمواطن وممثلين أو بين المواطن والادارة كأن يشارك في الاقتراح مشاريع المبرمجة من قبل الهيئات المنتخبة أو اقتراح تقنيات جديدة لإضافتها لتسير المحلي ، ولكن المشاركة المباشرة لا تتم من قبل كل مواطن على حد بل تكون في إطار ما يعرف بالمجتمع المدني الذي يتضمن مختلف الاشكال ، وبتالي تكون مشاركة المواطن وفقا للمشاركة الجماعية.¹⁰

وبذلك يساهم المجتمع المدني في التنمية المحلية وله دور في العملية التنموية المحلية يتمثل في المساعدة لتحديد الصعوبات والمشاكل التي توجه حياة السكان مما يسهل في رسم السياسات لمعالجة المشكلات. ويمثل وجود مجتمع مدني قوي ومستقل وقادر على العمل بحرية ومتمتع بالمعارف والمهارات في موضوع حقوق الانسان عنصرا رئيسيا في تحقيق الحماية المستدامة لحقوق الانسان على الصعيد الوطني والكرامة على الصعيد المحلي.¹¹

المحور الثالث : الاحزاب السياسية كفاعل في تعزيز التنمية المحلية

أولاً : مفهوم الأحزاب السياسية وأهميتها

تعتبر الاحزاب بمفهومها الحديث ظاهرة حديثة النشأة لا يتجاوز عمرها القرن إلا قليلا باستثناء أحزاب الولايات المتحدة الأمريكية ، غير أن للأحزاب أصولها التاريخية التي تتمثل في اتجاهات الرأي والنوادي الشعبية وجمعيات الفكرية والمجموعات البرلمانية وكانت الاحزاب أو ما يشبهها في الماضي تعتبر بدعة سيئة ترمز الى التفرقة ويخشى منها على وحدة الدولة وينظر اليها بشيء من عدم الارتياح ، وقد نشأت الاحزاب في العصر الحديث مع التزايد الهائل في اعداد الناخبين الذي صاحب انتشار مبدأ الاقتراع العام في القرن التاسع عشر إذ وجد الناخبون أنفسهم مجرد جمهور عريض من أصحاب الحقوق السياسية غير قادرين على تحديد أهدافهم العامة أو مناقشة مشاكل الهامة وظهرت الحاجة الى تنظيمات شعبية يتجمع حولها الناخبون وهكذا قامت الاحزاب السياسية استجابة الى حاجة الناخبين اليها ، ووضعت البرامج التي من شأنها استقطاب اكبر عدد من الاصوات الناخبين لصالح مرشحها بهدف الحصول على أغلبية المقاعد البرلمانية مما يمكنها من تشكيل الحكومة وتولي المناصب السياسية والادارية في الدولة سواء على المستوى المركزي او المحلي الاقليمي.¹²

الاحزاب السياسية يعرفها نيومان S.NEUMAN بأنها تنظيم محدد في أفكار ، أعلن عنه عادة يعبر عن قاسم مشترك يميز جماعة أو أكثر عن الجماعات الاخرى في المجتمع من خلال برنامج محدد، ومهتم أساسا بالنشاط السياسي وإمكانية الوصول إلى كرسي الحكم على تأييد متزايد من الجماعات المختلفة في المجتمع.

وهي تنظيمات شعبية تستقطب الرأي العام وتستهدف تولى السلطة في الدولة ، وذلك باستعمال طرق ووسائل مشروعة ولذلك نقول ان الديمقراطية ترتكز على التعددية الحزبية وعلى وجود ضمانات فعلية لممارسة الحريات العامة وخاصة لضمان حقوق المعارضة كما ترتكز على سيطرة روح من التسامح تترجم عمليا باحترام متبادل لكل الآراء .

- ومن أهم مزايا تعدد الاحزاب السياسية :

- أنها أداة الراي العام في التعبير عن مختلف اتجاهاته .

- الاحزاب السياسية تنشط الحياة السياسية في الدولة .

- التصدي للاستبداد الحكومي .

أما خصائص الحزب : فهو يتميز عن التنظيمات الاخرى بما يلي :

الحزب تنظيم دائم ، هو تنظيم وطني ، السعي للوصول الى السلطة ، الحصول على

الدعم أن أهمية الأحزاب حسب العديد من المفكرين تكمن في حاجة الشعوب والأوطان إلى تلك التنظيمات لقيادة المجتمع وتقديم البرامج وتفسيرها ومن أجل التعبير عن الشؤون العامة ، وترتيب الأفكار والمطالب ووضعها في شكل أولويات والسعي إلى تنفيذها وأكد الموند باول على أهمية الأحزاب ودورها من حيث قيامها بعملية تحويل المدخلات إلى مخرجات وإدارة التفاعل بين الجماعات في المجتمع ويمكن تلخيص أهمية الأحزاب في النقاط التالية :

تعتبر كوسيط بين عامة الشعب ومختلف المؤسسات السياسية الرسمية، وهي تتيح الفرصة للجميع المواطنين للمشاركة في البحث عن حلول للمسائل المطروحة ، ومحاولة إدارة النشاط السياسي على أساس التنافس السلمي للمساهمة في عملية التداول على السلطة ، كما أن الأحزاب السياسية أفضل التنظيمات التي تحاول تطبيق الديمقراطية والتداول على القيادات داخلها ومحاولة نقل تلك الممارسات إلى المؤسسات السياسية وتبرز الأهمية من المكانة التي تأخذها في الانظمة السياسية التنافسية القائمة على المشاركة في صنع القرار السياسي بواسطة إتاحة الفرصة للمناضلين للتعبير عن مختلف الانشغالات ومحاولة تقديم الخدمات للمواطن .

وبالتالي فالأحزاب السياسية هي قوى مدنية وسياسية طوعيين معينة منظمة تضم مجموعة من الافراد يشتركون في أفكار وتصورات معينة تعمل على تعبئة الرأي العام التأثير على السلطة وتلعب دور رقابي على السلطات الثلاثة .

وتعتبر الأحزاب السياسية من أفضل الوسائل والاليات المتاحة في المجتمع لتحقيق التنمية عموما والمحلية خصوصا لأنها تستطيع التغلغل داخل الاقليم .

ثانيا : الأحزاب السياسية على المستوى المحلي

تعمل الأحزاب السياسية في الكثير من الدول على تفعيل مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وتمثل الأحزاب السياسية أحد العوامل المهمة والاساسية في عملية التنمية المحلية وتتميز بأدوارها التي تؤديها في التأثير على انتهاج برامج تنموية معينة وعلى الرغم من أن هدف الأحزاب السياسية هو الوصول إلى السلطة إلى أن لها أدوار مميزة في تحقيق الهدف التنموي ونرى هذا الدور قد تصاعد بشكل كبير في الآونة الأخيرة بحكم أنها أصبحت شريك مع الدولة وللأحزاب السياسية أهمية كبيرة في انتظام الحياة الديمقراطية وتداول السلطة ونشر الوعي السياسي. وخلق الرأي العام فهي ضرورية للتعبير عن مصالح مختلف للشرائح الاجتماعية والدفاع عنها وتحقيقها على أرض الواقع في حالة استلام الحكم أو المشاركة فيه ، فالأحزاب السياسية مدرسة للشعوب وفرصة لتكوين خبرات والعناصر كقوة قادرة على التعبير عن مختلف الآراء والأفكار السياسية وهي أداة وصل بين الحكام والمحكومين لأنها تقدم مرشحين لشغل الوظائف العامة ، وتقدم أيضا للجانبين برامج سياسية وطرق تنفيذها وبدائلها فإن

ما تم انتخاب المرشحين في الانتخابات فسوف يكونون قادرين على التعبير عن رأى الشعب في كل القضايا المطروحة وهنا تتجسد مطالب المواطنين بحيث تكون هذه الاحزاب حاملة لبرامج ومطالب المواطنين وقضاياهم ، ويمكنها تقديم المعلومات والافكار السياسية لمعالجة المشاكل .

ثالثا : المشاركة غير المباشرة للمواطن

تكون عن طريق انتخاب مجموعة من الأشخاص من طرف الشعب بحيث تعمل هذه الهيئة المنتخبة على تحقيق مطالب المواطنين يظهر ان المشاركة الانتخابية تبدو وكأنها سمت من سمات المشاركة السياسية للمواطن في الدولة الديمقراطية وذلك لأنها تساهم بشكل بارز ومباشر في ترسيخ العلاقة القانونية والسياسية ما بين الدولة والمواطن .

تتحقق فاعلية المشاركة الانتخابية للمواطن من حيث ان نتائجها تنعكس مباشرة على تلك العلاقة التي تنشأ فيها بين الناخبين والمنتخبين عقب سير العملية الانتخابية.¹³

وعليه الاحزاب السياسية وسيطا اجتماعيا وسياسيا يهدف الى الربط المباشر بين المؤسسات الحكومية القائمة والمواطن المحلي ، وهي فاعل محوري في الدولة واقليمها نظرا لدورها الاساسي في المجال السياسي حيث لها قدرة على ربط السلطة بالإرادة الشعبية وهذا الاخير هو الاساس لتحقيق التنمية المحلية باعتبار الاحزاب السياسية الوسيلة الحقيقية لإصال الحاجات وطموحات الشعب من جهة والدفاع عن مصالحهم المختلفة الاجتماعية والاقتصادية .

والأحزاب السياسية لها دور في رفع كفاءة المنتخب المحلي من خلال التأثير على تشكيل المجالس المحلية باعتبارها مصدر الامداد الرئيس بالمرشحين لعضوية المجالس البلدية بالإضافة الى قوائم الاحرار .

وبهذا تعتبر الاحزاب السياسية صاحبة الدور الرئيسي والرافعة الحقيقية في عملية التنمية المحلية في الدولة لأنها وليدة الاقليم وبيئته وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وعليه فالأحزاب السياسية هي المحور الاساسي في العملية التنمية المحلية فبرامج ومشاريع تنمية تكون نابعة من برنامج الحزب ، فهدف الاحزاب السياسية توجيه الراي العام وتحقيق التوازن السياسي والتنمية الاجتماعية .

وفي الاخير ما يمكن قوله ان التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومة للارتقاء بمستوى التجمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا وإدماجها في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى القومي.¹⁴

وتلعب الوسائط السياسية من أحزاب ونقابات وجمعيات وروابط وتعاونيات دوراً فاعلاً في تنمية المجتمع وتحقيق توازنه على كافة المستويات: محلية ودولية، وفي عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي من أجل إحلال ونشر وتعميم النماذج الرائدة في الممارسة الديمقراطية، فهي تشكل وساطة بين الفرد والدولة، حيث لا يستطيع الفرد مواجهة الدولة وتحقيق مصالحه إلا من خلال عضويته في أحد التنظيمات المجتمعية، هذا من جهة؛ ومن جهة ثانية يمكن لهذه المؤسسات أن تشكل في الوقت ذاته مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية، إذ أنها تزود أعضائها بقدر كافٍ من المهارات التنظيمية والسياسية، وتشبعهم بالثقافة السياسية التي لا يمكن الحصول عليها في الأسرة أو المدرسة أو مكان العمل.

وعملية التنمية المحلية هي مسؤولية المجتمع بمختلف مؤسساته وبما فيها مؤسسات الغير الرسمية أو ما يعرف بالوسائط السياسية لأنها تصف كأداة مرافقة ومحركة لعملية التنمية المحلية وهذه الأخيرة أصبحت تقوم على مبدأ إشراك أعضاء البيئة المحلية وتعد الأحزاب السياسية والمجتمع المدني من المؤسسات التي تناقش المشاكل وتترح الحلول وتتابع سير البرامج، وبهذا الوسائط السياسية لها دور في مجال الساسي والمحلي ومنه التنموي، اذا توجد علاقة شراكة فعالة وناجحة بين الدولة والوسائط السياسية أي ما يسمى بالاعتماد المتبادل فالتنمية تقوم على ثلاثة قطاعات أساسية الحكومة و قطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني .

الهوامش :

- 1 منال طلحت محمود ، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي ، مصر، المكتب الجامعي الحديث ، 2003، ص 23.
2. ناجي عبد النور ، نحو تفعيل دور الادارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية المحلية ، جامعة عنابة ، الجزائر، ص 25
- 3 عمران كبروسة ، المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهنأي دور ؟ بالإشارة لحالة المجتمع المدني في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد 16 ديسمبر ، 2014، ص 154.
- 4 متروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية : دراسة مقارنة إشكالية المجتمع المدني ، مركز الوحدة العربية ، بيروت ، مارس 2002 ، ص 20..
- 5 عزيز محمد الطاهر ، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، 2009، 2010 ص 42.
- 6 علي بن سليمان بن سعيد الدرهمي ، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان 2012، ص 93.
- 7 عزمي بشار ، المجتمع المدني دراسة نقدية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 1998، ص 154.
- 8 عزيز محمد الطاهر ، المرجع نفسه ، ص
- 9 طلبة فرع الادارة المحلية « حلقة دراسية»، الرهانات الجديد للتنمية المحلية ، إدارة المحلية المدرسة الوطنية للإدارة ، الدفعة التاسعة وثلاثون ، 2005، 2006، ص 80.

- 10 دليل للمجتمع المدني، العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نيويورك وجنيف، 2008، ص 10.
- 11 قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، ط1، دارالثقافة، عمان، 2012.
- 12 وان مليا، الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، قسم السياسية، الجان علمية وثقافية، ص 1.
- 13 عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، دارالنشر الثقافية، الاسكندرية، 2001، ص 14
- 14 جميل هلال: «حول إشكالية مفهوم المجتمع المدني» ورقة قدمت في ندوة المجتمع المدني من منظور عربي- التجارب والتحديات في العراق والمنطقة، بيروت 17/15 أكتوبر 2004، وانظر موقع الشبكة المدنية العربية للإصلاح والديمقراطية على الانترنت www.acsn.org ص 100.